



د. حسن جوهر مرحباً بالنواب الحضور في ديوانه خلال الاجتماع



جانب من الاجتماع النيابي المشترك الذي حضره 27 نائباً في ديوان جوهر

في تطوّر جديد يُنذر بمزيد من الصدمات والتعطيل لعجلة تشريع القوانين

27 نائباً في ديوان جوهر: لا جلسة دون صعود الخالد المنصة

تعديلات "المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر" وتشكيل لجان التحقيق واستجواب وزير الصحة تتصدر الجلسة

■ كتب - عبد الرحمن الشمري:

عقد 27 نائباً اجتماعاً في ديوان النائب د. حسن جوهر، ليل أول من أمس السبت، اتفقوا خلاله على تبني موقف موحد خلال جلسة الغد، يقضي بأنه إما أن يعطي رئيس الوزراء المنصة ويسترد المجلس المادة (100) من الدستور ولا فطن تكون هناك جلسة!

وقال النائب حمدان العازمي، لا سبيل للخروج من الازمة الحالية إلا بالانتصار للدستور وصعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب، فالكرسي زائل عاجلاً أو آجلاً والتاريخ لا يرمح وواجبنا الحفاظ على الدستور والتصدي لمن يريد العبث به.

وقد حضر الاجتماع كل من: حسن جوهر، وثامر السويط، وعبدالعزیز الصقبي، وفالد المونس، ومهند السايير، ومبارك العرو، ومحمد المطير، ومحمد الراجح، وصالح السلاحي، وفايز الجمهور، وسعود أبو صليب، ود. أحمد مطيع، وفارس العتيبي، والصيفي الصيفي، ومرزوق الخليفة، وشعيب الموييزي، وفرز الديحاني، ود. عبدالكريم الكندري، ومبارك الجرف، وأسامة الشاهين، ومساعد العارض، وحمد روح الدين، ويدر الملا، ومهلل المصنف، واسامة المنور، وحمد المطر.

في غضون ذلك، يعقد مجلس الأمة جلسته العادية غد الثلاثاء للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 16 بنداً و38 فقرة.

يتضمن الجدول 8 رسائل واردة و10 شكوى وعراض، بالإضافة إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2021.

ويشتمل الجدول على المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، المداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

ويحتوي على بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات (2020-2021-2022/ 2024) تطبيقاً لنشر المادة (98) من الدستور.

وفي بند الاستجواب يتضمن جدول الأعمال ثلاثة استجوابات إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، الأول من

العضوين محمد المطير وحمدان العازمي في شأن الانتقائية في تطبيق القانون، والثاني من النواب د. حسن جوهر ومهند السايير ومهلل المصنف، أما الاستجواب الثالث فمقدم من العضو مساعد العارضي في شأن تعمد رئيس الوزراء تعطيل أعمال السلطة التشريعية، يشار إلى أنه (في جلسة 30 مارس 2021 وافق المجلس على الطلب المقدم من الحكومة بتأجيل مناقشة الاستجوابات المقدمة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد العادي الثاني).

ويتضمن الجدول كذلك، الاستجواب الموجه من العضوين د. أحمد مطيع، وسعود أبو صليب إلى وزير الصحة بشأن: عجز الوزارة خلال مواجهة جائحة كورونا (كوفيد - 19)، والفساد الإداري والمالي بالوزارة، وغياب الجدية في التعاون مع السلطة التشريعية، الذي وافق المجلس على تأجيله في الجلسة السابقة بناء على طلب الوزير.

وضمن البند الخامس (طلبات رفع الحصانة) يناقش المجلس تقارير اللجنة التشريعية بشأن طلبات رفع الحصانة عن د. حسن جوهر في القضية رقم (520/ 2020) حصر نيابة الإعلام، وأحمد الشمومي، ويوسف الفريب في القضية رقم (2076/ 2020) حصر نيابة العاصمة والمقيدة برقم (039/ 2020) جنائيات المباحث، ود. حمود ميرك في القضية رقم (2064/ 2020) حصر نيابة العاصمة والمقيدة برقم (514/ 2020) جنائيات المباحث، وسلمان العازمي في القضية رقم (2075/ 2020) حصر نيابة العاصمة والمقيدة برقم (450/ 2020) جنائيات المباحث.

ويتنقل المجلس بعد ذلك إلى انتخاب أعضاء جدد لشغل الأماكن الشاغرة في لجان المالية، والميزانيات والخصاص القطاعي، والظواهر السلبية، والزراعة والأمن الغذائي، ولجنة الأولويات. أما المشاريع والاقتراحات بقوانين فتشمل: المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 30 مارس 2021، والمداولة الثانية على مشروع بتعديل بعض أحكام القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر والذي سبق أن أقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 30 مارس 2021.

ثم ينتقل إلى البند الحادي عشر (تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين)، الذي يتضمن: التقرير الـ

53 للجنة الشؤون التشريعية عن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم (17) لسنة 1960، والتقرير التاسع للجنة تنمية الموارد البشرية والمدرج بصفة الاستعمال عن الاقتراح بقانون في شأن تولي الوظائف العامة، والاقتراحان بقانون بشأن تكويت الوظائف العامة بالدولة، والتقرير العاشر التكميلي للجنة تنمية الموارد البشرية المدرج بصفة الاستعمال عن الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (15 مكرر 2) إلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، والاقتراح بقانون بتعديل المادة (15) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، والتقرير الثالث للجنة تحسين بيئة الأعمال والمدرج بصفة الاستعمال عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتقرير الثالث والعشرين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع والمدرج بصفة الاستعمال عن المشروع بقانون بتعديل الجول المرافق للقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، والاقتراح بقانون في شأن إدراج بعض المناطق إلى الجدول الانتخابي المرفق بالقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، والاقتراح بقانون رقم (42) لسنة 2006 بتعديل الجول المرافق للقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، والاقتراح بقانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، والتقرير الثالث عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن الاستيراد. (أدرج طبقاً لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة)، والتقرير الرابع والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة (عامل منزلي) بكلمة (خادم) حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة. (أدرج طبقاً لنص المادة (109) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة).

كشفاً أن مدير مكتبه "حصل على مكافآت عدة"

مطيع وبوصليب: استيضاح وزير الصحة محاولة واضحة للمماطلة وكسب الوقت لتأجيل الاستجواب



■ سعود بو صليب



■ أحمد مطيع

أكد النائبان سعود بوصليب وأحمد مطيع أن الطلب الذي قدمه وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح لاستيضاح بعض بنود الاستجواب المقدم له "لا يعدو كونه محاولة واضحة من الوزير للمماطلة وكسب الوقت رغبة منه في تأجيل الاستجواب".

وقال النائبان في رددهما على طلب الاستيضاح، أن الطلب جاء بعد بيان مجلس الوزراء في اجتماعه الاثنين 5 أبريل،

الذي ورد فيه "إن مجلس الوزراء تدارس المماور الثلاثة الواردة بصحيفة الاستجواب، واستمع إلى شرح من وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح بين فيه كل التفاصيل المتعلقة بمماوره المختلفة، وقد أكد مجلس الوزراء بأن الاستجواب حق كلفه الدستور لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة، ويؤكد كذلك على ثقة مجلس الوزراء بوزير الصحة وتقديره لإنجازاته الملموسة في هذه الظروف الصحية الاستثنائية العالمية للحفاظ على صحة المواطنين وسلامتهم، كما يؤكد حرص مجلس الوزراء على موازرة وزير الصحة ومساعديه لمواصلة جهوده المخلصة في عمله الوزاري"، كما جاء الطلب أيضاً وزير المستجوب مع إعلان مجلس الوزراء، "كما جاء الطلب أيضاً بعد أسبوعين من تقديم الاستجواب، ما أثار استغرابنا الشديد من طلب الاستيضاح وتوقيته وكذلك المدة الطويلة بين موعد تقديمه وتاريخ تقديمنا بالاستجواب رسمياً.

ورداً على طلب الوزير في المحور الأول (البند 5)، قال: إن الوزير تعمد عدم التوقيع على أي عقد من عقود الشراء بالأمر المباشر مع العلم بأنه نص القانون على أنه يجب التوقيع من قبل الوزير على أي عقد تتجاوز قيمته المليون دينار، وقد ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات

الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2019-2020 (الجزء الثاني) ما يوكد ذلك.

وعن صرف عدة مكافآت لأحد موظفي مكتب الوزير للأعمال نفسها بمناسبة جائزة كورونا، مخالفاً بذلك قواعد قانون الخدمة المدنية ما يعد هدراً للمال العام للدولة و طلب الوزير تحديد الموظف المعني في هذا البند، أوضح بوصليب و مطيع أن المعني هو "مدير

مكتب الوزير".

وإيضاحاً لما ورد بشأن إيقاع الوزارة بقضايا مرفوعة من بعض الشركات المحلية نتيجة عدم صرف مستحقاتهم والمقدرة بمئات الملايين، الأمر الذي ترتب عليه دفع مبالغ طائلة كتعويض لتلك الشركات بسبب عدم التزام الوزارة بشروط التعاقد، و تحديد الشركات المعنية في هذا البند وصور من هذه القضايا المرفوعة ضد الوزارة، ذكر النائبان أن المعلومات توافرت كاملة في التقرير الختامي عن نتائج أعمال الرقابة المالية المسبقة على تنفيذ وزارة الصحة في ميزانيتها عن السنة المالية (2018/ 2019 و2019/ 2020) والموجود لدى قطاعات الوزارة.

وإضافة، مما سبق يتبين أن كل ما ورد من استفسارات من الوزير المستجوب لديه الإجابات عليها في قطاعات وزارته وكان يمكن الرجوع إليها دون الحاجة إلى تقديم أي استفسارات أو استيضاحات لا هدف منها سوى تأخير الاستجواب وتأجيله لمدة أخرى، ورغم ذلك فلننا نؤكد أن توسعنا في الرجابة على استيضاحات واستفسارات الوزير على الرغم من استحساننا كل الإجراءات الدستورية والقانونية إنما هو لتفويت الفرصة لأي محاولة لمرقلة الاستجواب أو تعطيل دورنا الرقابي وحققاً في ممارسة صلاحياتنا الدستورية.

الديحاني يتقصى عن عقد شبكة تصريف الأمطار بصباح الناصر

اسباب انسداد شبكة تصريف الأمطار في كل موسم أمطار، وما ترتب عليه من خسائر مالية لأهالي المنطقة؟ وما أقر أعمال صيانة تمت بالمنطقة؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن الشكاوى المقدمة من أهالي المنطقة بشأن انسداد شبكة تصريف الأمطار، وما الحلول المقترحة من قبل الوزارة لمعالجة هذه المشكلة؟ أم هل اقتصرت إجراءات الوزارة على عمليات سحب المياه فقط؟

مالية جراء ذلك، علماً بأنه لم يعان أهالي المنطقة من انسداد شبكة تصريف الأمطار إلا بعد استبدال الشبكة
وسأل عن الشركة التي نفذت وغيرت شبكة تصريف الأمطار بالمنطقة؟ وهل أبرم عقداً عن طريق مناقصة عامة أم ممارسة أم بطريق الاسناد المباشر؟ وهل التزمت الشركة المتعاقدة بالمواصفات الفنية الملعلن عنها وهل نفذت وفقاً للأصول المرعية في هذا الشأن؟ وما



■ جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

"التعليمية" تدعو "التربية"

إلى وقف تنفيذ

عقد البنك الدولي

■ دعا رئيس اللجنة التعليمية د.حمد المطر وزير التربية، د.علي المصنف، إلى عدم تنفيذ 50% من باقي عقد وزارة التربية مع البنك الدولي لتطوير التعليم، لافتاً إلى أن العقد مع البنك الدولي بقيمة 35 مليون دولار.

وقال المطر -بعد اجتماع اللجنة، أمس، بحضور ممثلي وزارتي التربية والمالية وديوان المحاسبة لمناقشة تكليف المجلس ببحث تمويل الميزانية أعباء مالية من كثرة المشاريع التطويرية والعقود الاستشارية التربوية دون تحقيق أهدافها- إن وكيل التربية أكد للجنة عدم استفادة الوزارة من عقدها مع "الدولي"، كما أكد ذلك مدير إدارة تطوير التعليم د.صلاح ديشة بقوله: "لم نستفد من العقد، بل لدينا كوادر وطنية تحقق أهدافاً أفضل من هذه".

واعتبر المطر أن الصرف على هذا العقد ليس إلا تعدياً على المال العام بشكل قطعي، بالإضافة إلى غفق التعليم الإلكتروني بإحدى 64 مليوناً لمدة 12 سنة، الذي لم يحقق عوائد للطلبة والمدرسين وأولياء الأمور، وذات الأمر مع عقد التعليل السابق بـ26 مليوناً.

ولفت إلى أن إدارة وزارة التربية تتسبب بتراجعنا إلى المركز الأخير في مؤشر جودة التعليم الإبتدائي على مستوى دول الخليج، وكذلك الأخير خليجياً في مؤشر جودة التعليم الثانوي والرياضيات والعلوم، وتراجعنا دولياً من المركز 92، إلى 111، خلال العامين 2016-2017 و2017-2018.

وشد المطر على أن تجديد أموال التربية دون تحقيق أهداف أمر يحتاج إلى المحاسبة، متمنياً أن يصرف باقي المبالغ في عقد البنك الدولي لطاقت وطنية في جامعة الكويت وهيئة التعليم التطبيقي ومعهد الأبحاث، مضيفاً: نحن مستثمرون في عملنا بالبلدية التعليمية لكل ما يحسن العملية التعليمية، وسنرفع تقريرنا ليكون على جدول أعمال المجلس بعد أسبوعين.